



الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية

الجريدة الرسمية

اتفاقات دولية، قوانين، مراسيم
قرارات وآراء، مقررات، منشورات، إعلانات وبلاغات

<p>الإدارة والتحرير الامانة العامة للحكومة WWW.JORADP.DZ الطبع والاشتراك المطبعة الرسمية</p>	<p>الجزائر تونس المغرب ليبيا موريطانيا</p>	<p>الاشتراك سنوي</p>
<p>حي البساتين، بئر مراد رايس، ص.ب 376 - الجزائر - محطة الهاتف : 021.54.35.06 إلى 09 021.65.64.63 الفاكس 021.54.35.12 ح.ج.ب 3200-50 الجزائر Télex : 65 180 IMPOF DZ بنك الفلاحة والتنمية الريفية KG 68 060.300.0007 حساب العملة الأجنبية للمشاركين خارج الوطن بنك الفلاحة والتنمية الريفية 060.320.0600.12</p>	<p>بلدان خارج دول المغرب العربي</p>	<p>سنة سنة</p>
<p>2675,00 د.ج 5350,00 د.ج تزايد عليها نفقات الإرسال</p>	<p>1070,00 د.ج 2140,00 د.ج</p>	<p>النسخة الأصلية النسخة الأصلية وترجمتها</p>

ثمن النسخة الأصلية 13,50 د.ج
ثمن النسخة الأصلية وترجمتها 27,00 د.ج
ثمن العدد الصادر في السنين السابقة : حسب التسعيرة.
وتسلم الفهارس مجاناً للمشاركين.
المطلوب إرفاق لفيفة إرسال الجريدة الأخيرة سواء لتجديد الاشتراكات أو للاحتجاج أو لتغيير العنوان.
ثمن النشر على أساس 60,00 د.ج للسطر.

فهرس

مراسيم تنظيمية

- مرسوم تنفيذي رقم 11 - 165 مؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1432 الموافق 24 أبريل سنة 2011، يتمم المرسوم التنفيذي رقم 10-24 المؤرخ في 26 محرم عام 1431 الموافق 12 يناير سنة 2010 والمتعلق بإطار التشاور في مجال التسيير المدمج للموارد المائية..... 4
- مرسوم تنفيذي رقم 11 - 166 مؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1432 الموافق 24 أبريل سنة 2011، يؤسس النظام التعويضي للموظفين المنتمين لأسلاك النفسانيين للصحة العمومية..... 4
- مرسوم تنفيذي رقم 11 - 167 مؤرخ في 22 جمادى الأولى عام 1432 الموافق 26 أبريل سنة 2011، يؤسس النظام التعويضي للموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالموارد المائية..... 5
- مرسوم تنفيذي رقم 11 - 168 مؤرخ في 22 جمادى الأولى عام 1432 الموافق 26 أبريل سنة 2011، يؤسس النظام التعويضي للموظفين المنتمين للأسلاك التقنية الخاصة بالإدارة المكلفة بالسكن والعمران..... 6
- مرسوم تنفيذي رقم 11-169 مؤرخ في 22 جمادى الأولى عام 1432 الموافق 26 أبريل سنة 2011، يعدل توزيع نفقات ميزانية الدولة للتجهيز لسنة 2011، حسب كل قطاع..... 8
- مرسوم تنفيذي رقم 11-170 مؤرخ في 22 جمادى الأولى عام 1432 الموافق 26 أبريل سنة 2011، يعدل توزيع نفقات ميزانية الدولة للتجهيز لسنة 2011، حسب كل قطاع..... 9
- مرسوم تنفيذي رقم 11-171 مؤرخ في 22 جمادى الأولى عام 1432 الموافق 26 أبريل سنة 2011، يعدل توزيع نفقات ميزانية الدولة للتجهيز لسنة 2011، حسب كل قطاع..... 10

مراسيم فردية

- مرسوم رئاسي مؤرخ في 13 جمادى الأولى عام 1432 الموافق 17 أبريل سنة 2011، يتضمن إنهاء مهام مفتش بالمفتشية العامة للحرس البلدي..... 11
- مرسوم رئاسي مؤرخ في 13 جمادى الأولى عام 1432 الموافق 17 أبريل سنة 2011، يتضمن إنهاء مهام مندوب الحرس البلدي في ولاية عنابة..... 11
- مرسومان رئاسيان مؤرخان في 13 جمادى الأولى عام 1432 الموافق 17 أبريل سنة 2011، يتضمنان إنهاء مهام مديرين للأشغال العمومية في ولايتين..... 11
- مرسوم رئاسي مؤرخ في 13 جمادى الأولى عام 1432 الموافق 17 أبريل سنة 2011، يتضمن إنهاء مهام بجامعة سكيكدة..... 11
- مرسوم رئاسي مؤرخ في 13 جمادى الأولى عام 1432 الموافق 17 أبريل سنة 2011، يتضمن إنهاء مهام بوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي..... 12
- مرسوم رئاسي مؤرخ في 13 جمادى الأولى عام 1432 الموافق 17 أبريل سنة 2011، يتضمن إنهاء مهام رئيس ديوان رئيس المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي..... 12
- مرسوم رئاسي مؤرخ في 13 جمادى الأولى عام 1432 الموافق 17 أبريل سنة 2011، يتضمن التعيين في المحاكم الإدارية.... 12
- مرسومان رئاسيان مؤرخان في 13 جمادى الأولى عام 1432 الموافق 17 أبريل سنة 2011، يتضمنان تعيين مديرين للأشغال العمومية في ولايتين..... 12
- مرسوم رئاسي مؤرخ في 13 جمادى الأولى عام 1432 الموافق 17 أبريل سنة 2011، يتضمن تعيين نائبة مدير بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي..... 12
- مرسومان رئاسيان مؤرخان في 13 جمادى الأولى عام 1432 الموافق 17 أبريل سنة 2011، يتضمنان تعيين نواب مديرين بجامعتين..... 13
- مرسوم رئاسي مؤرخ في 13 جمادى الأولى عام 1432 الموافق 17 أبريل سنة 2011، يتضمن التعيين بجامعة سكيكدة..... 13

فهرس (تابع)

- مرسوم رئاسي مؤرخ في 13 جمادى الأولى عام 1432 الموافق 17 أبريل سنة 2011، يتضمن تعيين مدير المدرسة التحضيرية في العلوم والتقنيات بعنابة..... 13
- مرسوم رئاسي مؤرخ في 13 جمادى الأولى عام 1432 الموافق 17 أبريل سنة 2011، يتضمن تعيين مدير معهد العلوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية بجامعة المسيلة..... 13
- مرسوم رئاسي مؤرخ في 13 جمادى الأولى عام 1432 الموافق 17 أبريل سنة 2011، يتضمن التعيين بوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي..... 13

قرارات، مقررات، آراء**المجلس الدستوري**

- قرار رقم 01/ق.م.د / 11 مؤرخ في 15 جمادى الأولى عام 1432 الموافق 19 أبريل سنة 2011، يتعلق باستخلاف نائب في المجلس الشعبي الوطني..... 14

وزارة التربية الوطنية

- قرار مؤرخ في 17 ذي القعدة عام 1431 الموافق 25 أكتوبر سنة 2010، يحدد كفايات تنظيم امتحان ترسيم موظفي التعليم..... 15
- قرار مؤرخ في 17 ذي القعدة عام 1431 الموافق 25 أكتوبر سنة 2010، يحدد كفايات التفتيش لترسيم مساعدي التربية وملحقي المخابر والملاحقين الرئيسيين بالمخابر ومستشاري التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني والمقتصدين ونواب المقتصدين وتشكيل لجان تفتيش الترسيم..... 17

وزارة العلاقات مع البرلمان

- قرار مؤرخ في 6 جمادى الأولى عام 1432 الموافق 10 أبريل سنة 2011، يتضمن تفويض الإمضاء إلى نائب مدير الموظفين..... 18

وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي

- قرار مؤرخ في 17 صفر عام 1432 الموافق 22 يناير سنة 2011، يعدّل القرار المؤرخ في 28 صفر عام 1429 الموافق 6 مارس سنة 2008 الذي يحدد التسعيرات المرجعية المعتمدة كأساس لتعويض الأدوية وكفايات تطبيقها..... 18

وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية

- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 30 محرم عام 1432 الموافق 5 يناير سنة 2011، يحدد الحدود القصوى لوجود عناصر كيميائية و ميكروبيولوجية و سامة معدية في منتوجات الصيد البحري و تربية المائيات..... 20
- قرار مؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1432 الموافق 27 فبراير سنة 2011، يحدد المواصفات التقنية لمؤسسات استغلال الموارد البيولوجية البحرية..... 25
- قرار مؤرخ في 12 ربيع الثاني عام 1432 الموافق 17 مارس سنة 2011، يؤهل مديري الصيد البحري والموارد الصيدية في الولايات لتمثيل الوزير المكلف بالصيد البحري في الدعاوى المرفوعة أمام العدالة..... 27

مراسيم تنظيمية

مرسوم تنفيذي رقم 11 - 166 مؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1432 الموافق 24 أبريل سنة 2011،
يؤسس النظام التعويضي للموظفين المنتميين
لأسلاك النفسانيين للصحة العمومية.

إنّ الوزير الأول،

- بناء على تقرير وزير الصحة والسكان وإصلاح
المستشفيات،

- وبناء على الدستور، لا سيما المادتان 85-3 و125
(الفقرة 2) منه،

- وبمقتضى الأمر رقم 06-03 المؤرخ في 19 جمادى
الثانية عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006 والمتضمن
القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 10 - 149
المؤرخ في 14 جمادى الثانية عام 1431 الموافق 28
مايو سنة 2010 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90-415 المؤرخ
في 5 جمادى الثانية عام 1411 الموافق 22 ديسمبر سنة
1990 والمتضمن إحداث تعويض إتقان الخدمات
وتحسينها لصالح عمال المؤسسات التابعة لقطاع
الصحة، المعدل،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 09 - 240
المؤرخ في 29 رجب عام 1430 الموافق 22 يوليو سنة
2009 والمتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين
المنتميين لأسلاك النفسانيين للصحة العمومية،

- وبعد موافقة رئيس الجمهورية،

يرسم ما يأتي :

المادة الأولى : يهدف هذا المرسوم إلى تأسيس
النظام التعويضي للموظفين الخاضعين لأحكام المرسوم
التنفيذي رقم 09 - 240 المؤرخ في 29 رجب عام 1430
الموافق 22 يوليو سنة 2009 والمتضمن القانون الأساسي
الخاص بالموظفين المنتميين لأسلاك النفسانيين للصحة
العمومية.

المادة 2 : يستفيد الموظفون المنتمون لأسلاك
النفسانيين للصحة العمومية من العلاوات
والتعويضات الآتية :

- علاوة تحسين الأداء،

- تعويض المتابعة والدعم النفسيين،

مرسوم تنفيذي رقم 11 - 165 مؤرخ في 20 جمادى
الأولى عام 1432 الموافق 24 أبريل سنة 2011،
يتمم المرسوم التنفيذي رقم 10-24 المؤرخ في
26 محرم عام 1431 الموافق 12 يناير سنة 2010
والمتعلق بإطار التشاور في مجال التسيير
الدمج للموارد المائية.

إنّ الوزير الأول،

- بناء على تقرير وزير الموارد المائية،

- وبناء على الدستور، لا سيما المادتان 85-3 و125
(الفقرة 2) منه،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 10 - 149
المؤرخ في 14 جمادى الثانية عام 1431 الموافق 28
مايو سنة 2010 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 10-24 المؤرخ
في 26 محرم عام 1431 الموافق 12 يناير سنة 2010
والمتعلق بإطار التشاور في مجال التسيير المدمج
للموارد المائية،

- وبعد موافقة رئيس الجمهورية،

يرسم ما يأتي :

المادة الأولى : يتمم هذا المرسوم أحكام المرسوم
التنفيذي رقم 10-24 المؤرخ في 26 محرم عام 1431
الموافق 12 يناير سنة 2010 والمتعلق بإطار التشاور في
مجال التسيير المدمج للموارد المائية .

المادة 2 : تتمم أحكام المادة 16 من المرسوم
التنفيذي رقم 10-24 المؤرخ في 26 محرم عام 1431
الموافق 12 يناير سنة 2010 والمذكور أعلاه، بمادة 16
مكرر، تحرر كما يأتي :

"المادة 16 مكرر : تقع نفقات سير اللجنة على
عائق وكالة الحوض الهيدروغرافي ."

المادة 3 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية
للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 20 جمادى الأولى عام 1432
الموافق 24 أبريل سنة 2011.

أحمد أويحيى

يخضع صرف علاوة تحسين الأداء إلى تنقيط تحدد معانيه بقرار من الوزير المكلف بالصحة.

المادة 4 : يصرف تعويض المتابعة والدعم النفسيين شهريا من الراتب الرئيسي ويحسب وفقا للجدول الآتي :

الدرجات	الأولى والثانية	الثالثة والرابعة	الخامسة والسادسة	السابعة والثامنة	التاسعة والعاشر	الحادية عشرة والثانية عشرة
النسبة من الراتب الرئيسي	5 %	10 %	15 %	20 %	25 %	30 %

- تعويض التأهيل،
- تعويض التوثيق.

المادة 3 : تصرف علاوة تحسين الأداء كل ثلاثة (3) أشهر وتحسب بنسبة متغيرة من 0 إلى 40 % من الراتب الرئيسي.

مرسوم تنفيذي رقم 11 - 167 مؤرخ في 22 جمادى الأولى عام 1432 الموافق 26 أبريل سنة 2011، يؤسس النظام التعويضي للموظفين المنتميين للأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالموارد المائية.

إن الوزير الأول،

- بناء على تقرير وزير الموارد المائية،
- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان 85 و 3-125 (الفقرة 2) منه،
- وبمقتضى الأمر رقم 06-03 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006 والمتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، لاسيما المواد 119 و 124 و 126 منه،
- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 10-149 المؤرخ في 14 جمادى الثانية عام 1431 الموافق 28 مايو سنة 2010 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 91-516 المؤرخ في 15 جمادى الثانية عام 1412 الموافق 22 ديسمبر سنة 1991 والمتضمن تأسيس تعويض عن تحسين الأداء في قطاع التجهيز والسكن، المعدل،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 91-517 المؤرخ في 15 جمادى الثانية عام 1412 الموافق 22 ديسمبر سنة 1991 والمتضمن تأسيس تعويض عن الخدمات الاستثنائية لفائدة بعض العمال التابعين للإدارة المكلفة بالتجهيز والسكن،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 08-361 المؤرخ في 10 ذي القعدة عام 1429 الموافق 8 نوفمبر سنة 2008 والمتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتميين إلى الأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالموارد المائية،
- و بعد موافقة رئيس الجمهورية،

المادة 5 : يصرف تعويض التأهيل شهريا بنسبة 30 % من الراتب الأساسي.

المادة 6 : يصرف تعويض التوثيق شهريا وفق المبلغين الجزافيين الآتين :

- 2500 دج بالنسبة للموظفين المنتميين إلى رتبتي نفساني عيادي ونفساني في تصنيف التعبير اللغوي للصحة العمومية،

- 3000 دج بالنسبة للموظفين المنتميين إلى رتب نفساني عيادي رئيسي ونفساني عيادي ممتاز ونفساني في تصنيف التعبير اللغوي رئيسي ونفساني في تصنيف التعبير اللغوي ممتاز للصحة العمومية.

المادة 7 : يمكن أن توضح كفاءات تطبيق أحكام هذا المرسوم، عند الحاجة، بموجب تعليمة مشتركة بين وزير المالية والسلطة المكلفة بالوظيفة العمومية.

المادة 8 : تخضع التعويضات والعلاوات المنصوص عليها في المادة 2 أعلاه إلى اقتطاعات الضمان الاجتماعي والتقاعد.

المادة 9 : تلغى أحكام المرسوم التنفيذي رقم 90-415 المؤرخ في 5 جمادى الثانية عام 1411 الموافق 22 ديسمبر سنة 1990 والمذكور أعلاه، فيما يخص النفسانيين للصحة العمومية.

المادة 10 : يسري مفعول هذا المرسوم ابتداء من أول يناير سنة 2008.

المادة 11 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 20 جمادى الأولى عام 1432 الموافق 24 أبريل سنة 2011.

أحمد أويحيى

يرسم ما يأتي :

المادة الأولى : يهدف هذا المرسوم إلى تأسيس النظام التعويضي للموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بإدارة المكلّفة بالموارد المائية، الخاضعين لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 08-361 المؤرخ في 10 ذي القعدة عام 1429 الموافق 8 نوفمبر سنة 2008 والمذكور أعلاه.

المادة 2 : يستفيد الموظفون المذكورون في المادة الأولى أعلاه، حسب الحالة، من العلاوة والتعويضات الآتية :

- علاوة المردودية،
- تعويض الخدمات التقنية،
- تعويض تسيير ومتابعة المشاريع،
- تعويض التفتيش والمراقبة.

المادة 3 : تحسب علاوة المردودية بنسبة متغيرة من 0 إلى 30 % من الراتب الرئيسي وتصرف كل ثلاثة (3) أشهر للموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بإدارة المكلّفة بالموارد المائية.

يخضع صرف علاوة المردودية إلى تنقيط وفق معايير تحدّد بقرار من الوزير المكلف بالموارد المائية .

المادة 4 : يصرف تعويض الخدمات التقنية شهريا للموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بإدارة المكلّفة بالموارد المائية، حسب النسب الآتية :

- 25 % من الراتب الرئيسي بالنسبة للأسلاك الآتية :

- الأعوان التقنيين المختصين،
- المساعدين التقنيين،
- التقنيين.
- 40 % من الراتب الرئيسي بالنسبة للأسلاك الآتية :

- المهندسين،

- شرطة المياه.

المادة 5 : يحسب تعويض تسيير ومتابعة المشاريع بنسبة 10% من الراتب الرئيسي ويصرف شهريا للموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بإدارة المكلّفة بالموارد المائية الآتية :

- المهندسين،

- التقنيين.

المادة 6 : يصرف تعويض التفتيش والمراقبة بنسبة 20 % من الراتب الرئيسي ويصرف شهريا للموظفين المنتمين لسلك شرطة المياه.

المادة 7 : تخضع العلاوة والتعويضات المنصوص عليها في المادة 2 أعلاه لاشتراكات الضمان الاجتماعي والتقاعد.

المادة 8 : يمكن أن توضع كفاءات تطبيق أحكام هذا المرسوم، عند الاقتضاء، بتعليمية مشتركة بين الوزير المكلف بالموارد المائية ووزير المالية والسلطة المكلّفة بالوظيفة العمومية.

المادة 9 : تلغى كل الأحكام المخالفة لأحكام هذا المرسوم، لا سيما أحكام المرسومين التنفيذيين رقم 91-516 ورقم 91-517 المؤرخين في 15 جمادى الثانية عام 1412 الموافق 22 ديسمبر سنة 1991 والمذكورين أعلاه، فيما يخص الموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بإدارة المكلّفة بالموارد المائية.

المادة 10 : يسري مفعول هذا المرسوم ابتداء من أول يناير سنة 2008.

المادة 11 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 22 جمادى الأولى عام 1432 الموافق 26 أبريل سنة 2011.

أحمد أويحيى



مرسوم تنفيذي رقم 11 - 168 مؤرخ في 22 جمادى الأولى عام 1432 الموافق 26 أبريل سنة 2011، يؤسس النظام التعويضي للموظفين المنتمين للأسلاك التقنية الخاصة بإدارة المكلّفة بالسكن والعمران.

إنّ الوزير الأول،

- بناء على تقرير وزير السكن والعمران،

- وبناء على الدستور، لا سيما المادتان 85 - 3 و 125 (الفقرة 2) منه،

- وبمقتضى الأمر رقم 06-03 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006 والمتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، لا سيما المواد 119 و 124 و 126 منه،

المادة 4 : يصرف تعويض الخدمات التقنية شهريا للموظفين المنتمين للأسلاك التقنية الخاصة بالإدارة المكلفة بالسكن والعمران، حسب النسب الآتية :

- 40 % من الراتب الرئيسي للموظفين التابعين لأسلاك :
- مفتشي التعمير،
- مهندسي السكن والعمران،
- المهندسين المعماريين.
- 25 % من الراتب الرئيسي للموظفين التابعين لأسلاك :
- تقنيي السكن والعمران،
- المساعدين التقنيين للسكن والعمران،
- الأعوان التقنيين المتخصصين في السكن والعمران.

المادة 5 : يحسب تعويض تسيير ومتابعة المشاريع بنسبة 10% من الراتب الرئيسي ويصرف شهريا للموظفين المنتمين للأسلاك التقنية الآتية :

- مهندسو السكن والعمران،
- المهندسون المعماريون،
- تقنيو السكن والعمران،
- المساعدون التقنيون للسكن والعمران،
- الأعوان التقنيون المتخصصون في السكن والعمران.

المادة 6 : يحسب تعويض التفتيش والمراقبة بنسبة 20 % من الراتب الرئيسي ويصرف شهريا للموظفين المنتمين لسلك مفتشي التعمير.

المادة 7 : تخضع العلاوة والتعويضات المنصوص عليها في المادة 2 أعلاه لاشتراكات الضمان الاجتماعي والتقاعد.

المادة 8 : تحدد كفاءات تطبيق أحكام هذا المرسوم، عند الحاجة، بتعليمية مشتركة بين الوزير المكلف بالسكن والعمران ووزير المالية والسلطة المكلفة بالوظيفة العمومية.

المادة 9 : تلغى كل الأحكام المخالفة لأحكام هذا المرسوم، لا سيما أحكام المرسومين التنفيذي رقم 516-91 ورقم 517-91 المؤرخين في 15 جمادى الثانية

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 10-149 المؤرخ في 14 جمادى الثانية عام 1431 الموافق 28 مايو سنة 2010 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 91-516 المؤرخ في 15 جمادى الثانية عام 1412 الموافق 22 ديسمبر سنة 1991 والمتضمن تأسيس تعويض عن تحسين الأداء في قطاع التجهيز والسكن، المعدل،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 91-517 المؤرخ في 15 جمادى الثانية عام 1412 الموافق 22 ديسمبر سنة 1991 والمتضمن تأسيس تعويض عن الخدمات الاستثنائية لفائدة بعض العمال التابعين لإدارة المكلفة بالتجهيز والسكن،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 09-241 المؤرخ في 29 رجب عام 1430 الموافق 22 يوليو سنة 2009 والمتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك التقنية الخاصة بإدارة المكلفة بالسكن والعمران،

- و بعد موافقة رئيس الجمهورية،

يرسم ما يأتي :

المادة الأولى : يهدف هذا المرسوم إلى تأسيس النظام التعويضي للموظفين المنتمين للأسلاك التقنية الخاصة بإدارة المكلفة بالسكن والعمران، الخاضعين للمرسوم التنفيذي رقم 09-241 المؤرخ في 29 رجب عام 1430 الموافق 22 يوليو سنة 2009 والمذكور أعلاه.

المادة 2 : يستفيد الموظفون المذكورون في المادة الأولى أعلاه، حسب الحالة، من العلاوة والتعويضات الآتية :

- علاوة تحسين الأداء،
- تعويض الخدمات التقنية،
- تعويض تسيير ومتابعة المشاريع،
- تعويض التفتيش والمراقبة.

المادة 3 : تحسب علاوة تحسين الأداء بنسبة متغيرة من 0 إلى 30 % من الراتب الرئيسي وتصرف كل ثلاثة (3) أشهر للموظفين المنتمين للأسلاك التقنية الخاصة بإدارة المكلفة بالسكن والعمران.

يخضع صرف علاوة تحسين الأداء إلى تنقيط وفق كفاءات تحدد بقرار من وزير السكن والعمران .

عام 1412 الموافق 22 ديسمبر سنة 1991 والمذكورين أعلاه، فيما يخص الأسلاك التقنية الخاصة بالإدارة المكلفة بالسكن والعمران.

المادة 10 : يسري مفعول هذا المرسوم ابتداء من أول يناير سنة 2008.

المادة 11 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 22 جمادى الأولى عام 1432 الموافق 26 أبريل سنة 2011.

أحمد أويحيى



مرسوم تنفيذي رقم 11-169 مؤرخ في 22 جمادى الأولى عام 1432 الموافق 26 أبريل سنة 2011، يمدد توزيع نفقات ميزانية الدولة للتجهيز لسنة 2011، حسب كل قطاع.

إن الوزير الأول،

- بناء على تقرير وزير المالية،

- وبناء على الدستور، لا سيما المادتان 85 - 3 و125 (الفقرة 2) منه،

- وبمقتضى القانون رقم 84 - 17 المؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 والمتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 10-13 المؤرخ في 23 محرم عام 1432 الموافق 29 ديسمبر سنة 2010 والمتضمن قانون المالية لسنة 2011،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 98 - 227 المؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1419 الموافق 13 يوليو سنة 1998 والمتعلق بنفقات الدولة للتجهيز، المعدل والمتمم،

- وبعد موافقة رئيس الجمهورية،

يرسم ما يأتي :

المادة الأولى : يلغى من ميزانية سنة 2011 اعتماد دفع قدره أحد عشر مليارا ومائتان وخمسة وسبعون مليون دينار (11.275.000.000 دج) ورخصة برنامج قدرها أحد عشر مليارا وستمائة وثمانية

وعشرون مليون دينار (11.628.000.000 دج) مقيدان في النفقات ذات الطابع النهائي (المنصوص عليها في القانون رقم 10-13 المؤرخ في 23 محرم عام 1432 الموافق 29 ديسمبر سنة 2010 والمتضمن قانون المالية لسنة 2011)، طبقا للجدول "أ" الملحق بهذا المرسوم.

المادة 2 : يخصص لميزانية سنة 2011 اعتماد دفع قدره أحد عشر مليارا ومائتان وخمسة وسبعون مليون دينار (11.275.000.000 دج) ورخصة برنامج قدرها أحد عشر مليارا وستمائة وثمانية وعشرون مليون دينار (11.628.000.000 دج) يقيدان في النفقات ذات الطابع النهائي (المنصوص عليها في القانون رقم 10-13 المؤرخ في 23 محرم عام 1432 الموافق 29 ديسمبر سنة 2010 والمتضمن قانون المالية لسنة 2011)، طبقا للجدول "ب" الملحق بهذا المرسوم.

المادة 3 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 22 جمادى الأولى عام 1432 الموافق 26 أبريل سنة 2011.

أحمد أويحيى

الملحق

الجدول "أ" مساهمات نهائية

(بالآلاف الدنانير)

المبالغ الملغاة		القطاعات
رخصة البرنامج	اعتماد الدفع	
11.628.000	8.970.000	- احتياطي لنفقات غير متوقعة
-	2.305.000	- دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد)
11.628.000	11.275.000	المجموع

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان 85 - 3 و125 (الفقرة 2) منه،

- وبمقتضى القانون رقم 84 - 17 المؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 والمتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 10-13 المؤرخ في 23 محرم عام 1432 الموافق 29 ديسمبر سنة 2010 والمتضمن قانون المالية لسنة 2011،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 98 - 227 المؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1419 الموافق 13 يوليو سنة 1998 والمتعلق بنفقات الدولة للتجهيز، المعدل والمتمم،

- وبعد موافقة رئيس الجمهورية،

يرسم ما يأتي :

المادة الأولى : يلغى من ميزانية سنة 2011 اعتماد دفع قدره ستة ملايين دينار (6.000.000.000 دج) ورخصة برنامج قدرها ثلاثة عشر مليارات وستمئة مليون دينار (13.600.000.000 دج) مقيدان في النفقات ذات الطابع النهائي (المنصوص عليها في القانون رقم 10-13 المؤرخ في 23 محرم عام 1432 الموافق 29 ديسمبر سنة 2010 والمتضمن قانون المالية لسنة 2011)، طبقا للجدول "أ" الملحق بهذا المرسوم.

المادة 2 : يخصص لميزانية سنة 2011 اعتماد دفع قدره ستة ملايين دينار (6.000.000.000 دج) ورخصة برنامج قدرها ثلاثة عشر مليارات وستمئة مليون دينار (13.600.000.000 دج) يقيدان في النفقات ذات الطابع النهائي (المنصوص عليها في القانون رقم 10-13 المؤرخ في 23 محرم عام 1432 الموافق 29 ديسمبر سنة 2010 والمتضمن قانون المالية لسنة 2011)، طبقا للجدول "ب" الملحق بهذا المرسوم.

المادة 3 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 22 جمادى الأولى عام 1432 الموافق 26 أبريل سنة 2011.

أحمد أويحيى

الملحق (تابع)

الجدول "ب" مساهمات نهائية

(بآلاف الدنانير)

المبالغ المخصصة	القطاعات	اعتماد الدفع	رخصة البرنامج
475 000	- الفلاحة والري	238 000	
362 000	- دعم الخدمات المنتجة	197 000	
5 670 000	- المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	2 868 000	
335 000	- التربية والتكوين	168 000	
1 581 000	- المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	791 000	
2 830 000	- دعم الحصول على سكن	1 415 000	
375 000	- المخططات البلدية للتنمية	375 000	
-	- دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد)	5 223 000	
11.628.000	المجموع	11.275.000	

مرسوم تنفيذي رقم 11-170 مؤرخ في 22 جمادى الأولى عام 1432 الموافق 26 أبريل سنة 2011، يعدل توزيع نفقات ميزانية الدولة للتجهيز لسنة 2011، حسب كل قطاع.

إن الوزير الأول،

- بناء على تقرير وزير المالية،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 98-227 المؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1419 الموافق 13 يوليو سنة 1998 والمتعلق بنفقات الدولة للتجهيز، المعدل والمتم،

- وبعد موافقة رئيس الجمهورية،

يرسم ما يأتي :

المادة الأولى : يلغى من ميزانية سنة 2011 اعتماد دفع قدره ملياران وخمسمائة وخمسون مليون دينار (2.550.000.000 دج) ورخصة برنامج قدرها ملياران وخمسمائة وخمسون مليون دينار (2.550.000.000 دج) مقيدان في النفقات ذات الطابع النهائي (المنصوص عليها في القانون رقم 10-13 المؤرخ في 23 محرم عام 1432 الموافق 29 ديسمبر سنة 2010 والمتضمن قانون المالية لسنة 2011)، طبقا للجدول "أ" الملحق بهذا المرسوم.

المادة 2 : يخصص لميزانية سنة 2011 اعتماد دفع قدره ملياران وخمسمائة وخمسون مليون دينار (2.550.000.000 دج) ورخصة برنامج قدرها ملياران وخمسمائة وخمسون مليون دينار (2.550.000.000 دج) يقيدان في النفقات ذات الطابع النهائي (المنصوص عليها في القانون رقم 10-13 المؤرخ في 23 محرم عام 1432 الموافق 29 ديسمبر سنة 2010 والمتضمن قانون المالية لسنة 2011)، طبقا للجدول "ب" الملحق بهذا المرسوم.

المادة 3 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 22 جمادى الأولى عام 1432 الموافق 26 أبريل سنة 2011.

أحمد أويحيى

الملحق

الجدول "أ" مساهمات نهائية

(بآلاف الدنانير)

المبالغ الملقاة		القطاعات
رخصة البرنامج	اعتماد الدفع	
2.550.000	2.550.000	- احتياطي لنفقات غير متوقعة
2.550.000	2.550.000	المجموع

الملحق

الجدول "ب" مساهمات نهائية

(بآلاف الدنانير)

المبالغ الملقاة		القطاعات
رخصة البرنامج	اعتماد الدفع	
13.600.000	6.000.000	- احتياطي لنفقات غير متوقعة
13.600.000	6.000.000	المجموع

الجدول "ب" مساهمات نهائية

(بآلاف الدنانير)

المبالغ المخصصة		القطاعات
رخصة البرنامج	اعتماد الدفع	
13.600.000	6.000.000	- المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية
13.600.000	6.000.000	المجموع

مرسوم تنفيذي رقم 11-171 مؤرخ في 22 جمادى الأولى عام 1432 الموافق 26 أبريل سنة 2011، يعدل توزيع نفقات ميزانية الدولة للتجهيز لسنة 2011، حسب كل قطاع.

إنّ الوزير الأول،

- بناء على تقرير وزير المالية،

- وبناء على الدستور، لا سيما المادتان 85 - 3 و125 (الفقرة 2) منه،

- وبمقتضى القانون رقم 84-17 المؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 والمتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتم،

- وبمقتضى القانون رقم 10-13 المؤرخ في 23 محرم عام 1432 الموافق 29 ديسمبر سنة 2010 والمتضمن قانون المالية لسنة 2011،

الملحق (تابع)

الجدول "ب" مساهمات نهائية

(بالآلاف الدنانير)

المبالغ المخصصة		القطاعات
رخصة البرنامج	اعتماد الدفع	
1.300.000	1.300.000	- المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية
1.250.000	1.250.000	- مواضيع مختلفة
2.550.000	2.550.000	المجموع

مراسيم فردية

بموجب مرسوم رئاسي مؤرخ في 13 جمادى الأولى عام 1432 الموافق 17 أبريل سنة 2011 تنهى مهام السيد مصطفى كورابة، بصفته مديرا للأشغال العمومية في ولاية أم البواقي، لتكليفه بوظيفة أخرى.



مرسوم رئاسي مؤرخ في 13 جمادى الأولى عام 1432 الموافق 17 أبريل سنة 2011، يتضمن إنهاء مهام بجامعة سكيكدة.

بموجب مرسوم رئاسي مؤرخ في 13 جمادى الأولى عام 1432 الموافق 17 أبريل سنة 2011 تنهى مهام السيدة والسادة الآتية أسماؤهم بجامعة سكيكدة، لتكليفهم بوظائف أخرى :

- إبراهيم توهامي، بصفته عميدا لكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،

- منيرة رواينية، بصفتها عميدة لكلية علوم المهندس،

- مولود بلعشية، بصفته نائب مدير مكلفا بالتكوين العالي والتكوين المتواصل والشهادات،

- عمارة عثمان، بصفته نائب مدير مكلفا بتنشيط وترقية البحث العلمي والعلاقات الخارجية والتعاون.

مرسوم رئاسي مؤرخ في 13 جمادى الأولى عام 1432 الموافق 17 أبريل سنة 2011، يتضمن إنهاء مهام مفتش بالمفتشية العامة للحرس البلدي.

بموجب مرسوم رئاسي مؤرخ في 13 جمادى الأولى عام 1432 الموافق 17 أبريل سنة 2011 تنهى مهام السيد الهادي إخفولما، بصفته مفتشا بالمفتشية العامة للحرس البلدي.



مرسوم رئاسي مؤرخ في 13 جمادى الأولى عام 1432 الموافق 17 أبريل سنة 2011، يتضمن إنهاء مهام مندوب الحرس البلدي في ولاية عنابة.

بموجب مرسوم رئاسي مؤرخ في 13 جمادى الأولى عام 1432 الموافق 17 أبريل سنة 2011 تنهى مهام السيد مبروك صغيري، بصفته مندوبا للحرس البلدي في ولاية عنابة.



مرسومان رئاسيان مؤرخان في 13 جمادى الأولى عام 1432 الموافق 17 أبريل سنة 2011، يتضمنان إنهاء مهام مديرين للأشغال العمومية في ولايتين.

بموجب مرسوم رئاسي مؤرخ في 13 جمادى الأولى عام 1432 الموافق 17 أبريل سنة 2011 تنهى مهام السيد مصطفى داود، بصفته مديرا للأشغال العمومية في ولاية أدرار، لتكليفه بوظيفة أخرى.

مرسوم رئاسي مؤرخ في 13 جمادى الأولى عام 1432 الموافق 17 أبريل سنة 2011، يتضمن إنهاء مهام بوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.

بموجب مرسوم رئاسي مؤرخ في 13 جمادى الأولى عام 1432 الموافق 17 أبريل سنة 2011 تنهى مهام السيدين الآتي اسماهما بوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، لتكليف كل منهما بوظيفة أخرى :

- مصطفى موهوبي، بصفته مكلفا بالدراسات والتلخيص،

- محمد بلخيري، بصفته مديرا لهيئات الضمان الاجتماعي في المديرية العامة للضمان الاجتماعي.



مرسوم رئاسي مؤرخ في 13 جمادى الأولى عام 1432 الموافق 17 أبريل سنة 2011، يتضمن إنهاء مهام رئيس ديوان رئيس المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.

بموجب مرسوم رئاسي مؤرخ في 13 جمادى الأولى عام 1432 الموافق 17 أبريل سنة 2011 تنهى مهام السيد مالك سي محمد، بصفته رئيسا لديوان رئيس المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.



مرسوم رئاسي مؤرخ في 13 جمادى الأولى عام 1432 الموافق 17 أبريل سنة 2011، يتضمن التعيين في المحاكم الإدارية.

بموجب مرسوم رئاسي مؤرخ في 13 جمادى الأولى عام 1432 الموافق 17 أبريل سنة 2011 تعين السيدة والسادة الآتية أسماؤهم في الوظائف القضائية الآتية :

- عيسى تيفغه، رئيس المحكمة الإدارية بأم البواقي،

- عبد الباقي زبوشي، محافظ الدولة لدى المحكمة الإدارية بأم البواقي،

- عبد الحميد بره، رئيس المحكمة الإدارية بالجلفة،

- عبد الحميد رياش، محافظ الدولة لدى المحكمة الإدارية بالجلفة،

- رشيد رأس العين، رئيس المحكمة الإدارية بجيجل،

- السعيد كباش، محافظ الدولة لدى المحكمة الإدارية بجيجل،

- رابع بوشامة، رئيس المحكمة الإدارية بقالمة،

- عبد الوهاب بوناب، محافظ الدولة لدى المحكمة الإدارية بقالمة،

- فتيحة آيت شعلال، رئيسة المحكمة الإدارية بالمدينة،

- أحمد حطاطاش، محافظ الدولة لدى المحكمة الإدارية بالمدينة.



مرسومان رئاسيان مؤرخان في 13 جمادى الأولى عام 1432 الموافق 17 أبريل سنة 2011، يتضمنان تعيين مديرين للأشغال العمومية في ولايتين.

بموجب مرسوم رئاسي مؤرخ في 13 جمادى الأولى عام 1432 الموافق 17 أبريل سنة 2011 يعين السيد مصطفى داود، مديرا للأشغال العمومية في ولاية تيارت.

بموجب مرسوم رئاسي مؤرخ في 13 جمادى الأولى عام 1432 الموافق 17 أبريل سنة 2011 يعين السيد مصطفى كورابة، مديرا للأشغال العمومية في ولاية المسيلة.



مرسوم رئاسي مؤرخ في 13 جمادى الأولى عام 1432 الموافق 17 أبريل سنة 2011، يتضمن تعيين نائبة مدير بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

بموجب مرسوم رئاسي مؤرخ في 13 جمادى الأولى عام 1432 الموافق 17 أبريل سنة 2011 تعين

- مولود بلعشية، نائب مدير مكلفا بالتكوين العالي في الطورين الأول والثاني والتكوين المتواصل والشهادات وكذا التكوين العالي في التدرج.



مرسوم رئاسي مؤرخ في 13 جمادى الأولى عام 1432 الموافق 17 أبريل سنة 2011، يتضمن تعيين مدير المدرسة التحضيرية في العلوم والتقنيات بعنابة.

بموجب مرسوم رئاسي مؤرخ في 13 جمادى الأولى عام 1432 الموافق 17 أبريل سنة 2011 يعين السيد عمار حياهم، مديرا للمدرسة التحضيرية في العلوم والتقنيات بعنابة.



مرسوم رئاسي مؤرخ في 13 جمادى الأولى عام 1432 الموافق 17 أبريل سنة 2011، يتضمن تعيين مدير معهد العلوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية بجامعة المسيلة.

بموجب مرسوم رئاسي مؤرخ في 13 جمادى الأولى عام 1432 الموافق 17 أبريل سنة 2011 يعين السيد أحمد بوسكرة، مديرا لمعهد العلوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية بجامعة المسيلة.



مرسوم رئاسي مؤرخ في 13 جمادى الأولى عام 1432 الموافق 17 أبريل سنة 2011، يتضمن التعيين بوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.

بموجب مرسوم رئاسي مؤرخ في 13 جمادى الأولى عام 1432 الموافق 17 أبريل سنة 2011 يعين السيدان الآتي اسماهما بوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي :

- محمد بلخير، مفتشا،

- مصطفى موهوبي، مديرا لهيئات الضمان الاجتماعي في المديرية العامة للضمان الاجتماعي.

السيدة صورية أيوب المدعوة عيادي، نائبة مدير التكوين لما بعد التدرج في العلوم الطبية بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي.



مرسومان رئاسيان مؤرخان في 13 جمادى الأولى عام 1432 الموافق 17 أبريل سنة 2011، يتضمنان تعيين نواب مديرين بجامعتين.

بموجب مرسوم رئاسي مؤرخ في 13 جمادى الأولى عام 1432 الموافق 17 أبريل سنة 2011 يعين السيدان الآتي اسماهما نائبي مدير بجامعة الجزائر 3 :
- عيسى شقيب، نائب مدير مكلفا بالتنمية والاستشراف والتوجيه،

- عبد الحميد زعباط، نائب مدير مكلفا بالتكوين العالي في الطورين الأول والثاني والتكوين المتواصل والشهادات وكذا التكوين العالي في التدرج.

بموجب مرسوم رئاسي مؤرخ في 13 جمادى الأولى عام 1432 الموافق 17 أبريل سنة 2011 يعين السيد محمد مانع، نائب مدير مكلفا بالتكوين العالي في التدرج والتكوين المتواصل والشهادات بجامعة عنابة.



مرسوم رئاسي مؤرخ في 13 جمادى الأولى عام 1432 الموافق 17 أبريل سنة 2011، يتضمن التعيين بجامعة سكيكدة.

بموجب مرسوم رئاسي مؤرخ في 13 جمادى الأولى عام 1432 الموافق 17 أبريل سنة 2011 تعين السيدة والسادة الآتية أسماؤهم بجامعة سكيكدة :

- منيرة رواينية، عميدة لكلية التكنولوجيا،

- إبراهيم توهامي، عميدا لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،

- عمارة عثمان، نائب مدير مكلفا بالتكوين العالي في الطور الثالث والتأهيل الجامعي والبحث العلمي، وكذا التكوين العالي فيما بعد التدرج،

قرارات، مقررات، آراء

المجلس الدستوري

قرار رقم 01 / ق.م.د / 11 مؤرخ في 15 جمادى الأولى
عام 1432 الموافق 19 أبريل سنة 2011، يتعلق
باستخلاف نائب في المجلس الشعبي الوطني.

إن المجلس الدستوري،

- بناء على الدستور، لا سيما المواد 105 و112 و163 (الفقرة 2) و164 (الفقرة 2) منه،

- وبمقتضى الأمر رقم 97 - 07 المؤرخ في 27 شوال عام 1417 الموافق 6 مارس سنة 1997 والمتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، المعدل والمتمم، لا سيما المواد 105 و119 و120 و121 منه،

- وبمقتضى النظام المؤرخ في 25 ربيع الأول عام 1421 الموافق 28 يونيو سنة 2000 المحدد لقواعد عمل المجلس الدستوري، المعدل والمتمم، لا سيما المادتان 42 مكرر و42 مكرر 1 منه،

- وبمقتضى إعلان المجلس الدستوري رقم 03 / إ.م.د / 07 المؤرخ في 4 جمادى الأولى عام 1428 الموافق 21 مايو سنة 2007 والمتضمن نتائج انتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني،

- وبناء على التصريح بشغور مقعد النائب محمد ضيف، المنتخب في قائمة حزب جبهة التحرير الوطني بالدائرة الانتخابية ورقلة، بسبب انتخابه عضوا في المجلس الدستوري، المرسل من قبل رئيس المجلس الشعبي الوطني بتاريخ 22 مارس سنة 2011، تحت رقم أ/خ/ أر 41 / 2011 والمسجل بالأمانة العامة للمجلس الدستوري بتاريخ 27 مارس سنة 2011، تحت رقم 27،

- وبناء على قوائم المترشحين للانتخابات التشريعية، المعدة من طرف وزارة الداخلية والجماعات المحلية عن كل دائرة انتخابية، المرسلة بتاريخ 25 أبريل

سنة 2007، تحت رقم 07 / 1456 والمسجلة بالأمانة العامة للمجلس الدستوري بتاريخ 5 مايو سنة 2007، تحت رقم 81،

وبعد الاستماع إلى العضو المقرر،

- اعتبارا أنه لا يمكن الجمع بين مهمة النائب وبين العضوية في المجلس الدستوري عملا بأحكام المادتين 105 و164 (الفقرة 2) من الدستور،

- واعتبارا أنه بمقتضى أحكام المادة 119 (الفقرة الأولى) من الأمر المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، المعدل والمتمم، يستخلف النائب بعد شغور مقعده بسبب انتخابه عضوا في المجلس الدستوري، بالترشح المرتب مباشرة بعد المترشح الأخير المنتخب في القائمة الانتخابية الذي يعوضه خلال الفترة النيابية المتبقية،

- واعتبارا أن الشغور التام لمقعد النائب محمد ضيف، بسبب انتخابه عضوا في المجلس الدستوري لم يحصل في السنة الأخيرة من الفترة التشريعية الجارية، طبقا لأحكام المادة 121 من الأمر المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات والمذكور أعلاه،

- واعتبارا أنه بعد الاطلاع على إعلان المجلس الدستوري، وعلى قائمة مترشحي حزب جبهة التحرير الوطني بالدائرة الانتخابية ورقلة، المشار إليهما أعلاه، تبين أن المترشح المرتب مباشرة بعد المترشح الأخير المنتخب في هذه القائمة هو محمد الطاهر عبد الجواد،

يقرر ما يأتي :

المادة الأولى : يستخلف النائب محمد ضيف، بعد شغور مقعده بسبب انتخابه عضوا في المجلس الدستوري، بالمترشح محمد الطاهر عبد الجواد.

المادة 2 : يبلغ هذا القرار إلى رئيس المجلس الشعبي الوطني وإلى وزير الداخلية والجماعات المحلية.

المادة 3 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

بهذا تداول المجلس الدستوري في جلسته المنعقدة بتاريخ 15 جمادى الأولى عام 1432 الموافق 19 أبريل سنة 2011.

رئيس المجلس الدستوري

بوعلام بسايح

أعضاء المجلس الدستوري :

- حنيفة بن شعبان،
- محمد حبشي،
- حسين داود،
- محمد عبو،
- محمد ضيف،
- فريدة لعروسي، المولودة بن زوة،
- الهاشمي عدالة.

وزارة التربية الوطنية

قرار مؤرخ في 17 ذي القعدة عام 1431 الموافق 25 أكتوبر سنة 2010، يحدد كفاءات تنظيم امتحان ترسيم موظفي التعليم.

إن وزير التربية الوطنية،

- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 94-265 المؤرخ في 29 ربيع الأول عام 1415 الموافق 6 سبتمبر سنة 1994 الذي يحدد صلاحيات وزير التربية الوطنية،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 08-315 المؤرخ في 11 شوال عام 1429 الموافق 11 أكتوبر سنة 2008 والمتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالتربية الوطنية،

- وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 27 ربيع الثاني عام 1420 الموافق 9 غشت سنة 1999 الذي يحدد كفاءات تنظيم امتحانات تثبيت الموظفين المعلمين،

يقرر ما يأتي :

المادة الأولى : تطبيقا لأحكام المادة 18 من المرسوم التنفيذي رقم 08-315 المؤرخ في 11 شوال عام 1429 الموافق 11 أكتوبر سنة 2008 والمذكور أعلاه، يحدد هذا

المادة 2 : تقوم لجنة خاصة وفقا للكفاءات المحددة في المادة 7 أدناه بإجراء الاختبارات التطبيقية والشفوية المتعلقة بامتحان الترسيم.

المادة 3 : يعين مديرو التربية بالولايات، أعضاء اللجنة المذكورة في المادة 2 أعلاه، بناء على اقتراح من المفتشين المعنيين وطبقا للبرنامج التي يحدونها.

المادة 4 : يتكفل مديرو التربية بالولايات بإعداد قائمة المترشحين لامتحان الترسيم وفقا لرتبهم وتخصصاتهم المطابقة لمادة التدريس، وإرسالها إلى المفتشين الذين يتعين عليهم إجراء امتحانات الترسيم بعد الثلاثي الأول الذي يلي تاريخ تنصيب موظفي التعليم المعنيين.

المادة 5 : يتم إعلام المترشحين المعنيين بتاريخ امتحان الترسيم أسبوعا على الأقل قبل زيارة اللجنة المذكورة في المادة 2 أعلاه.

المادة 6 : يرسل رئيس اللجنة تقرير امتحان الترسيم، بعد أن يوقع عليه أعضاء اللجنة، إلى المصالح المختصة لمديرية التربية بالولاية خلال الخمسة عشر (15) يوما التي تلي زيارة اللجنة.

وينبغي أن يتضمن التقرير المذكور خلاصة تنص بوضوح على علامة المترشح وتقييمه.

المادة 7 : يحدد الملحق المرفق بهذا القرار رتب موظفي التعليم المعنيين وتشكيلة أعضاء اللجنة المكلفة بالاختبارات التطبيقية والشفوية لامتحان الترسيم وطبيعة هذه الاختبارات.

المادة 8 : لا يعتبر ناجحا في الاختبارات التطبيقية والشفوية لامتحان الترسيم إلا المترشحون المتحصلون على معدل يساوي أو يفوق 60/30.

المادة 9 : تلغى جميع الأحكام المخالفة لهذا القرار.

المادة 10 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 17 ذي القعدة عام 1431 الموافق 25 أكتوبر سنة 2010.

أبوبكر بن بوزيد

الملحق

رتب موظفي التعليم	تشكيلة اللجنة المكلفة بالاختبارات التطبيقية والشفوية لامتحان الترسيم	طبيعة الاختبارات التطبيقية والشفوية	التنقيط
معلم المدرسة الابتدائية	<ul style="list-style-type: none"> - مفتش التعليم الابتدائي للغة العربية (رئيسا)، - مدير مدرسة ابتدائية (عضوا)، - معلم مدرسة ابتدائية للغة العربية مرسم (عضوا). 	<ul style="list-style-type: none"> - ثلاثة (3) دروس في قسم واحد في اللغة العربية وفي التربية الرياضية وفي مادة من مواد الإيقاظ، - اختبار شفوي حول مسائل التربية وعلم النفس والتشريع المدرسي. 	<p>من 40</p> <p>من 20</p>
	<ul style="list-style-type: none"> - مفتش التعليم الابتدائي للغة الأمازيغية (رئيسا)، - مدير مدرسة ابتدائية (عضوا)، - معلم مدرسة ابتدائية للغة الأمازيغية مرسم (عضوا). 	<ul style="list-style-type: none"> - ثلاثة (3) دروس حول أنشطة اللغة الأمازيغية، - اختبار شفوي حول مسائل التربية وعلم النفس والتشريع المدرسي. 	<p>من 40</p> <p>من 20</p>
	<ul style="list-style-type: none"> - مفتش التعليم الابتدائي للغة الأجنبية (رئيسا)، - مدير مدرسة ابتدائية (عضوا)، - معلم مدرسة ابتدائية للغة الأجنبية مرسم (عضوا). 	<ul style="list-style-type: none"> - ثلاثة (3) دروس حول أنشطة اللغة الأجنبية، - اختبار شفوي حول مسائل التربية وعلم النفس والتشريع المدرسي. 	<p>من 40</p> <p>من 20</p>
أستاذ المدرسة الابتدائية	<ul style="list-style-type: none"> - مفتش التعليم الابتدائي للغة العربية (رئيسا)، - مدير مدرسة ابتدائية (عضوا)، - أستاذ المدرسة الابتدائية للغة العربية مرسم (عضوا). 	<ul style="list-style-type: none"> - ثلاثة (3) دروس في قسم واحد في اللغة العربية وفي التربية الرياضية وفي مادة من مواد الإيقاظ، - اختبار شفوي حول مسائل التربية وعلم النفس والتشريع المدرسي. 	<p>من 40</p> <p>من 20</p>
	<ul style="list-style-type: none"> - مفتش التعليم الابتدائي للغة الأمازيغية (رئيسا)، - مدير مدرسة ابتدائية (عضوا)، - أستاذ المدرسة الابتدائية للغة الأمازيغية مرسم (عضوا). 	<ul style="list-style-type: none"> - ثلاثة (3) دروس حول أنشطة اللغة الأمازيغية، - اختبار شفوي حول مسائل التربية وعلم النفس والتشريع المدرسي. 	<p>من 40</p> <p>من 20</p>
	<ul style="list-style-type: none"> - مفتش التعليم الابتدائي للغة الأجنبية (رئيسا)، - مدير مدرسة ابتدائية (عضوا)، - أستاذ المدرسة الابتدائية للغة الأجنبية مرسم (عضوا). 	<ul style="list-style-type: none"> - ثلاثة (3) دروس حول أنشطة اللغة الأجنبية، - اختبار شفوي حول مسائل التربية وعلم النفس والتشريع المدرسي. 	<p>من 40</p> <p>من 20</p>
	<ul style="list-style-type: none"> - مفتش التعليم المتوسط (رئيسا)، - أستاذان (2) للتعليم المتوسط مرسمان (عضوين). 	<ul style="list-style-type: none"> - درسان مختلفان في قسمين مختلفين، - اختبار شفوي حول مسائل التربية وعلم النفس والتشريع المدرسي. 	<p>من 40</p> <p>من 20</p>
أستاذ التعليم الثانوي	<ul style="list-style-type: none"> - مفتش التربية الوطنية (رئيسا)، - أستاذان (2) للتعليم الثانوي مرسمان (عضوين). 	<ul style="list-style-type: none"> - درسان مختلفان في قسم واحد أو قسمين، - اختبار حول مسائل التربية وعلم النفس والتشريع المدرسي. 	<p>من 40</p> <p>من 20</p>

- مساءلة المترشح في التشريع والتنظيم المدرسي،

- كل القضايا الأخرى المرتبطة بالمتطلبات الخاصة بمنصب العمل.

المادة 5 : يتولى مديرو التربية بالولايات تعيين رؤساء وأعضاء لجان تفتيش الترسيم الخاصة بمساعدي التربية وملحقي المخابر والملحقين الرئيسيين بالمخابر ومستشاري التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني والمقتصدين ونواب المقتصدين وتشكيل لجان تفتيش الترسيم.

كما يقومون أيضا بضبط رزنامة العمليات المتعلقة بهذه اللجان.

المادة 6 : يقوم مفتشو التربية الوطنية باقتراح تعيين أعضاء لجان تفتيش الترسيم الخاصة ببقية المترشحين من الرتب المذكورة في المادة الأولى أعلاه العاملين في المقاطعات التي يشرفون عليها طبقا للملحق المرفق بهذا القرار.

يقوم مفتشو التربية الوطنية، علاوة على رئاسة لجان تفتيش الترسيم، بضبط رزنامة العمليات المتعلقة بهذه اللجان وإخبار مديري التربية بالولايات بذلك.

المادة 7 : يتكفل مديرو التربية بالولايات بإعداد قائمة المترشحين لتفتيش الترسيم وفقا لرتبهم وتخصصاتهم وإرسالها إلى الجهات المكلفة بإجرائه بعد الثلاثي الأول الذي يلي تاريخ تنصيب المترشحين المعنيين.

المادة 8 : يتم إعلام المترشحين المعنيين بتاريخ تفتيش الترسيم أسبوعا على الأقل قبل زيارة اللجنة.

المادة 9 : يخول لرئيس اللجنة وحده فقط الإطلاع على الملف المهني الخاص بالمترشح المعني بتفتيش الترسيم.

المادة 10 : يرسل رئيس اللجنة تقريره، بعد أن يوقع عليه أعضاء اللجنة، إلى المصالح المختصة لمديرية التربية في أجل خمسة عشر (15) يوما التي تلي زيارة اللجنة.

المادة 11 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 17 ذي القعدة عام 1431 الموافق 25 أكتوبر سنة 2010.

أبوبكر بن بوزيد

قرار مؤرخ في 17 ذي القعدة عام 1431 الموافق 25 أكتوبر سنة 2010، يحدد كفايات التفتيش لترسيم مساعدي التربية وملحقي المخابر والملحقين الرئيسيين بالمخابر ومستشاري التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني والمقتصدين ونواب المقتصدين وتشكيل لجان تفتيش الترسيم.

إن وزير التربية الوطنية،

- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 94-265 المؤرخ في 29 ربيع الأول عام 1415 الموافق 6 سبتمبر سنة 1994 الذي يحدد صلاحيات وزير التربية الوطنية،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 08-315 المؤرخ في 11 شوال عام 1429 الموافق 11 أكتوبر سنة 2008 والمتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالتربية الوطنية،

يقرر ما يأتي :

المادة الأولى : تطبيقا لأحكام المادة 19 من المرسوم التنفيذي رقم 08-315 المؤرخ في 11 شوال عام 1429 الموافق 11 أكتوبر سنة 2008 والمذكور أعلاه، يحدد هذا القرار كفايات التفتيش لترسيم مساعدي التربية وملحقي المخابر والملحقين الرئيسيين بالمخابر ومستشاري التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني والمقتصدين ونواب المقتصدين وتشكيل لجان تفتيش الترسيم.

المادة 2 : يحدد الملحق المرفق بهذا القرار الرتب المعنية وتشكيلة اللجان المكلفة بتفتيش الترسيم.

المادة 3 : يهدف تفتيش الترسيم، على الخصوص، إلى إبداء الرأي فيما يأتي :

- مدى توافق نمط تكوين المترشح مع منصب العمل الذي أسند إليه،

- مدى تنفيذ المهام المسندة له.

المادة 4 : يشمل تفتيش الترسيم على :

- زيارة أماكن النشاط من أجل معاينة الظروف التي يعمل فيها المترشح وتقييم آثار عمله على سير المؤسسة التعليمية،

- محاورة المترشح حول التنظيم العام للمؤسسة والمهام المسندة إليه،

الملحق

رتبة المترشح	رئيس اللجنة	العضو الأول	العضو الثاني
مساعد التربية	مدير ثانوية أو مدير متوسطة	مستشار التربية	مساعد رئيسي للتربية أو مساعد التربية
ملحق بالخبر	مدير ثانوية أو مدير متوسطة	ملحق رئيسي بالخبر	ملحق بالخبر
ملحق رئيسي بالخبر	مدير ثانوية أو مدير متوسطة	ملحق رئيسي بالخبر	ملحق رئيسي بالخبر
مستشار التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني	مفتش التربية الوطنية	مستشار رئيسي للتوجيه والإرشاد المدرسي والمهني	مستشار رئيسي للتوجيه والإرشاد المدرسي والمهني
نائب مقتصد	مفتش التربية الوطنية	مقتصد	نائب مقتصد
مقتصد	مفتش التربية الوطنية	مقتصد رئيسي	مقتصد

يقرر ما يأتي :

المادة الأولى : يفوض إلى السيد سمير لحول، نائب مدير الموظفين، الإمضاء في حدود صلاحياته، باسم وزير العلاقات مع البرلمان، على جميع الوثائق والمقررات باستثناء القرارات.

المادة 2 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 6 جمادى الأولى عام 1432 الموافق 10 أبريل سنة 2011.

محمود خذري

وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي

قرار مؤرخ في 17 صفر عام 1432 الموافق 22 يناير سنة 2011، يعدل القرار المؤرخ في 28 صفر عام 1429 الموافق 6 مارس سنة 2008 الذي يحدد التسعيرات المرجعية المعتمدة كأساس لتعويض الأدوية و كفاءات تطبيقها.

إن وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي،

وزارة العلاقات مع البرلمان

قرار مؤرخ في 6 جمادى الأولى عام 1432 الموافق 10 أبريل سنة 2011، يتضمن تفويض الإمضاء إلى نائب مدير الموظفين.

إن وزير العلاقات مع البرلمان،

بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 10-149 المؤرخ في 14 جمادى الثانية عام 1431 الموافق 28 مايو سنة 2010 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 03-144 المؤرخ في 26 محرم عام 1424 الموافق 29 مارس سنة 2003 والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة العلاقات مع البرلمان،

وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 08-374 المؤرخ في 28 ذي القعدة عام 1429 الموافق 26 نوفمبر سنة 2008 الذي يرخص لأعضاء الحكومة تفويض إمضائهم،

وبعد الاطلاع على المرسوم الرئاسي المؤرخ في 28 صفر عام 1432 الموافق 2 فبراير سنة 2011 والمتضمن تعيين السيد سمير لحول، نائب مدير للموظفين بوزارة العلاقات مع البرلمان،

يحدد التسعيرات المرجعية المعتمدة كأساس لتعويض الأدوية و كيفيات تطبيقها، المعدل والمتمم، لا سيما المادة 2 منه،

يقرر ما يأتي :

المادة الأولى : يهدف هذا القرار إلى تعديل قائمة التسعيرات المرجعية للتعويض المطبقة على الأدوية القابلة للتعويض من قبل هيئات الضمان الاجتماعي الملحقة بالقرار المؤرخ في 28 صفر عام 1429 الموافق 6 مارس سنة 2008 والمذكور أعلاه، كما يأتي :

- بمقتضى القانون رقم 83 - 11 المؤرخ في 21 رمضان عام 1403 الموافق 2 يوليو سنة 1983 والمتعلق بالتأمينات الاجتماعية، المعدل و المتمم، لا سيما المادة 59 منه،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 10 - 149 المؤرخ في 14 جمادى الثانية عام 1431 الموافق 28 مايو سنة 2010 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في 28 صفر عام 1429 الموافق 6 مارس سنة 2008 الذي

رمز التسمية الدولية المشتركة	التسمية الدولية المشتركة	الشكل	المقادير	التسعيرة المرجعية للوحدة (دج)	الشروط الخاصة بتطبيق التسعيرة المرجعية
------------------------------	--------------------------	-------	----------	-------------------------------	--

..... (بدون تغيير)

06	علم القلب وعلم الأوعية				
----	------------------------	--	--	--	--

..... (بدون تغيير)

06 F	محصرات بيتا				
------	-------------	--	--	--	--

..... (بدون تغيير)

06 F 071	ميتوبرولول	حبوب تحرير مطول	200 مغ	20.67	
----------	------------	-----------------	--------	-------	--

..... (بدون تغيير)

20	طب الرئة				
20 A	الموسعات القصبية ومضادات الربو				

..... (بدون تغيير)

20 A 091	فوماترات الفورموتيرول	مسحوق للاستنشاق أقراص	12 ميكروغ	40.00	
----------	-----------------------	-----------------------	-----------	-------	--

..... (بدون تغيير)

20 A 234	تيوتروبيوم	مسحوق للاستنشاق أقراص	18 ميكروغ على شكل برومور التيوتروبيوم أحادي التمييه 22.5 ميكروغ	90.00	
----------	------------	-----------------------	---	-------	--

..... (الباقى بدون تغيير)

المادة 2 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 17 صفر عام 1432 الموافق 22 يناير سنة 2011.

الطيب لوج

وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 30 محرم عام 1432 الموافق 5 يناير سنة 2011، يحدد الحدود القصوى لوجود مناصر كيميائية و ميكروبيولوجية وسامة معدية في منتوجات الصيد البحري وتربية المائيات.

إن وزير الصيد البحري و الموارد الصيدية،

و وزير الفلاحة و التنمية الريفية،

و وزير التجارة،

– بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 10 – 149 المؤرخ في 14 جمادى الثانية عام 1431 الموافق 28 مايو سنة 2010 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

– و بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90 – 12 المؤرخ في 4 جمادى الثانية عام 1410 الموافق أول يناير سنة 1990 الذي يحدد صلاحيات وزير الفلاحة، المعدل والمتمم،

– و بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90 – 39 المؤرخ في 3 رجب عام 1410 الموافق 30 يناير سنة 1990 والمتعلق برقابة الجودة وقمع الغش، المعدل والمتمم، لا سيما المادة 19 منه،

– و بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 2000 – 123 المؤرخ في 7 ربيع الأول عام 1421 الموافق 10 يونيو سنة 2000 الذي يحدد صلاحيات وزير الصيد البحري والموارد الصيدية،

– و بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 02 – 453 المؤرخ في 17 شوال عام 1423 الموافق 21 ديسمبر سنة 2002 الذي يحدد صلاحيات وزير التجارة،

– و بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 04 – 189 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1425 الموافق 7 يوليو سنة 2004 الذي يحدد تدابير حفظ الصحة و النظافة المطبقة على منتوجات الصيد وتربية المائيات،

– و بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 04 – 319 المؤرخ في 22 شعبان عام 1425 الموافق 7 أكتوبر سنة 2004 الذي يحدد مبادئ إعداد تدابير الصحة و الصحة النباتية واعتمادها و تنفيذها،

– و بمقتضى القرار المؤرخ في 14 صفر عام 1415 الموافق 23 يوليو سنة 1994 والمتعلق بالمواصفات الميكروبيولوجية لبعض المواد الغذائية، المعدل و المتمم،

– و بمقتضى القرار المؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1418 الموافق 29 يوليو سنة 1997 الذي يحدد القواعد الصحية المسيرة لإنتاج الرخويات الحية ذات الصدفتين وتسويقها، المتمم،

– و بمقتضى القرار المؤرخ في 12 جمادى الثانية عام 1427 الموافق 8 يوليو سنة 2006 الذي يجعل منهج تحديد نسبة الأزوت القاعدي المتبخر الإجمالي في منتوجات الصيد البحري إجباريا،

– و بمقتضى القرار المؤرخ في 12 جمادى الثانية عام 1427 الموافق 8 يوليو سنة 2006 الذي يجعل منهج تحديد الهستامين في منتوجات الصيد البحري بواسطة كروماتوغرافيا في طور سائل ذات دقة عالية إجباريا،

يقررون ما يأتي :

المادة الأولى : تطبيقا لأحكام المادة 5 من المرسوم التنفيذي رقم 04 – 189 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1425 الموافق 7 يوليو سنة 2004 والمذكور أعلاه، يهدف هذا القرار إلى تحديد الحدود القصوى لوجود عناصر كيميائية و ميكروبيولوجية وسامة معدية في منتوجات الصيد البحري و تربية المائيات.

المادة 2 : تحدد الحدود القصوى للعناصر الكيميائية المعدية في الملحق الأول من هذا القرار .

المادة 3 : تحدد الحدود القصوى للعناصر السامة والمعدية في الرخويات الحية ذات الصدفتين في الملحق الثاني من هذا القرار .

المادة 4 : تحدد الحدود القصوى للعناصر الميكروبيولوجية المعدية في الرخويات الحية ذات الصدفتين في الملحق الثالث من هذا القرار .

المادة 5 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 30 محرم عام 1432 الموافق 5 يناير سنة 2011.

**وزير الفلاحة والتنمية
الريفية**

رشيد بن عيسى

**وزير الصيد البحري
والموارد الصيدية**

عبد الله خنافو

وزير التجارة

مصطفى بن بادة

الملحق الأول

الحدود القصوى للعناصر الكيميائية المعدية

1 - الحدود القصوى لمجموع الآزوت القاعدي المتبخر الإجمالي و الهستامين :

تكون مقادير مؤشرات مجموع الآزوت القاعدي المتبخر الإجمالي بالنسبة لمنتجات الصيد البحري غير المحولة على النحو الآتي :

- 25 ميليغرام من الآزوت / 100 غرام من اللحم بالنسبة للسيباست، الهليكولينوس دكتيلوبتيروس و السيبستكتيس كبنسيس،

- 30 ميليغرام من الآزوت / 100 غرام من اللحم بالنسبة للأنواع المنتمية إلى فصيلة المفلطحات (باستثناء الراقود : أنواع هيبوقلوسوس)،

- 35 ميليغرام من الآزوت / 100 غرام من اللحم بالنسبة لسالمو سالار والأنواع المنتمية إلى فصيلة مارلوسيدي والأنواع المنتمية إلى فصيلة جاديدي.

2 - الحدود القصوى لمادة الهستامين :

لا يطبق الحد الأقصى من الهستامين في المنتجات المحولة و المصنعة المذكورة فيما يأتي إلا على الأسماك من الفصائل الآتية : كلوبيدي و سكومبريدي و سكمبري سوكسيدي و البوماتوميدي و الكوريفينيدي :

3 - الحدود القصوى من المحروقات المعطرة المتعددة الدورات :

المنتجات	أقصى مقدار البنزنو (a) بيران (µg) /كغ من الوزن في الحالة الطازجة
- اللحم العضلي للسلك المدخن و منتجات الصيد البحري المدخنة (1)، - سمك مجفف و مملح أو منقوع، - سمك مدخن، حتى وإن طهي قبل التدخين أو خلاله، - القشريات، حتى وإن نزع قشرتها حية أو طازجة أو مجمدة أو مجففة أو مملحة أو منقوعة، - قشريات غير منزوعة القشرة طهيت في الماء أو على البخار، حتى و إن كانت مجمدة أو مجففة أو مملحة أو منقوعة، - رخويات حتى و إن نزع أصدافها حية أو طازجة أو مبردة أو مجمدة أو مجففة أو مملحة أو منقوعة، - قشريات و رخويات مستحضرة أو معلبة.	5,0
- اللحم العضلي للأسماك الحية و الأسماك الطازجة و المجمدة و هبر السمك ولحوم أخرى من السمك (حتى المفرومة منها)، طازجة أو مجمدة، غير مدخنة.	2,0
القشريات و رأسقدميات غير المدخنة.	5,0
الرخويات الحية ذات الصدفتين.	10,0

ملاحظة : إن البنزنو (a) بيران الذي أشير إلى حدوده القصوى، يستعمل كإشارة لوجود و تأثير المحروقات المعطرة المتعددة الدورات المسببة للسرطان.

(1) اللحم العضلي للأسماك المدخنة و منتجات الصيد البحري المدخنة باستثناء الرخويات الحية ذات الصدفتين.

- عصيات، أجزاء و هبر السمك المفرطة التجميد، أو المغطاة بمسحوق الخبز، أو المغلفة بعجين للقلي : لا ينبغي أن تحتوي على أكثر من 20 ملغ من الهستامين في كل 100 غ،

- هبر السمك المفرطة التجميد لا ينبغي أن تحتوي على أكثر من 20 ملغ من الهستامين في كل 100 غ،

- كتل مفرطة التجميد من هبر السمك، ولحم السمك المفروم، وخليط من هبر وسمك مفروم : لا ينبغي أن تحتوي على أكثر من 20 ملغ من الهستامين في كل 100 غ،

- سمك منزوع الأحشاء و غير منزوع الأحشاء مفرط التجميد : لا ينبغي أن يحتوي على أكثر من 20 ملغ من الهستامين في كل 100 غ،

- السردين و منتجات من نوع السردين المعلبة والمستحضرة انطلاقاً من أسماك طازجة أو مجمدة : لا ينبغي أن تحتوي على أكثر من 20 ملغ من الهستامين في كل 100 غ،

- أسماك المعلبات : لا ينبغي أن تحتوي على أكثر من 20 ملغ من الهستامين في كل 100 غ،

- سمك التونة و البونيت المعلبة : لا ينبغي أن تحتوي على أكثر من 20 ملغ من الهستامين في كل 100 غ.

4 - الحدود القصوى للرصاص والكاديوم والزنك :

المقادير القصوى (ملغ / كلغ من الوزن في الحالة الطازجة)	المنتجات
	1 - الرصاص :
0,3	1.1 - اللحم العضلي للسماك (1) (2).
0,5	2.1 - القشريات، باستثناء اللحم الأسمر لسرطان البحر و باستثناء رأس ولحم صدر الأربيان و القشريات الشبيهة الكبيرة الحجم (من فصيلتي النيفروبيدي و الباليرونيدي).
1,0	3.1 الرأسقدميات (بدون أحشاء).
1,5	4.1 الرخويات الحية ذات الصدفتين.
	2 - الكاديوم :
0,05	1.2 - اللحم العضلي للسماك (1) (2).
0,10	2.2 - اللحم العضلي للأسماك الآتية (1) (2) : - البونيت (صاردا صاردا)، - سمك الصار ذو الرأس الأسود (ديبلودوس فولقاريس)، - سمك الأنقليس (أنجيلا أنجيلا)، - سمك البوري (موجيل لبروسيس لبروسيس)، - سمك الشينشار (أنواع تراكوروس)، - سمك الجرmoz (لوفاروس أمبريالييس)، - السردين (سردينا بيلكاردوس)، - سردينوبس (أنواع سردينوبس)، - سمك التونة (أنواع تينوس و أنواع أوتينوس وكاتسوونوس بيلاميس)، - سمك السيتو أو لسان المحامي (ديكولوجولوس كونيتا)، - السقمري (أنواع سكومبر). 3.2 - البونيتو (أنواع أوكسيس).
0,2	4.2 - اللحم العضلي لأبو سيف الطويل (كزيقياس جلاديس).
0,3	5.2 - اللحم العضلي للأنشوفة (أنواع أنجرولوس).
0,3	6.2 - القشريات، باستثناء اللحم الأسمر لسرطان البحر و باستثناء رأس ولحم صدر الأربيان و القشريات الشبيهة الكبيرة الحجم (من فصيلتي النيفروبيدي و البليثوربيدي).
0,5	7.2 - الرأسقدميات (بدون أحشاء).
1,0	8.2 - الرخويات الحية ذات الصدفتين (باستثناء المحار و أصداف سان جاك).
	3 - الزنك :
0,5	1.3 - اللحم العضلي للسماك (1) (2).
0,5	2.3 - القشريات، باستثناء اللحم الأسمر لسرطان البحر و باستثناء رأس ولحم صدر الأربيان و القشريات الشبيهة الكبيرة الحجم (من فصيلتي النيفروبيدي و البليثوربيدي).
1,0	3.3 - اللحم العضلي للأسماك الآتية (1) (2) : - خنزير البحر (أنواع لوفيس)، - ذئب الأطلسي (أناريشاس لوبوس)، - البونيت (صاردا صاردا)،

المنتجات	المقادير القصوى (ملغ / كلغ من الوزن في الحالة الطازجة)
<ul style="list-style-type: none"> - سمك الأنقليس (أنواع أنجىلا)، - الإمبراطور هوبلوسيتيت البرتقالي أو هوبلوسيتيت بحر المتوسط (أنواع هوبلوسيتيتوس)، - سمك الرومان (كوريفانويداس روبستريس)، - راقود الأطلسي (هيبوغلوسيس هيبوغلوسيس)، - أبداش الكاب (جينيتيروس كبنسيس)، - سمك المرلين (أنواع ماكيرة)، - سمك الكردين (أنواع ليبيدورومبيس)، - البوري (أنواع مولوس)، - الوردي (جينيتنوس بلاكودس)، - سمك الزنجور أو كراكي (إيسوكس لوسيسوس)، - بلومات (أورسينوبسيس أونيكولور)، - سمك كابلان المتوسط (تريكويتيروس مينوتوس)، - سمك بيلونة العادي (سونتروسيمنيس كولوليبسيس)، - الراية (أنواع راجا)، - سمك السبيست الكبير (سيباستس مارينوس، سيباستس ماننلا وسيباستس ففباروس)، - السمك الشعاعي للأطلسي (إيستيفوروس بلاتيتيروس)، - سمك السيف الفضي (ليبيدوبوس كوداتوس، أفانوبوس كاربو)، - سمك القاجوج و البجيل (أنواع باجيلوس)، - سمك القرش (كل الأنواع)، - سمك الأسكوليبي الأسود أو الستروماتي (لييدوسيبيوم فلافوبرونيوم)، - سمك الروفي (روفيتوس بريتيوسوس)، - سمك الأسكوليبي الثعبان (جيمبيلوس سيربينس)، - سمك الأستيرجون (أنواع أسينسر)، - سمك أبو سيف الطويل (كزييفاس جلاديس)، - سمك التونة (أنواع تينوس و أوتينوس وكاتسوونوس بيلاميس). 	
<p>4 - ميتيل الزئبق (3) :</p> <p>1.4 - السمك الطازج باستثناء الأسماك المفترسة المذكورة في النقطة 4 - 2.</p> <p>2.4 - السمك المفترس مثل سمك القرش و سمك أبو سيف الطويل وسمك التونة و سمك الزنجور و أسماك أخرى.</p>	<p>0,5</p> <p>1,0</p>

ملاحظة: (1) اللحم العضلي للأسماك الحية و الأسماك الطازجة و المجمدة و هبر الأسماك ولحوم أخرى من الأسماك (حتى المفرومة منها) طازجة أو مجمدة.

(2) عندما يستهلك السمك بأكمله، يطبق المقدار الأقصى على السمك بأكمله.

(3) الحدود القصوى لمادة ميتيل الزئبق في الأسماك الطازجة و المحولة و المنتجات المستحضرة من هذه الأسماك.

5 - الحدود القصوى لمواد الديوكسين والبوليكلورو الثنائي الفينيل :

المقادير القصوى (2)		المنتجات
مجموع الديوكسين و PCB من نوع ديوكسين OMS-PCDD/F-PCB-TEQ	مجموع الديوكسين OMS-PCDD/F-TEQ	
8,0 بـغ/غ من الوزن في حالة الطزاجة	4,0 بـغ/غ من الوزن في حالة الطزاجة	<p>اللحم العضلي للأسماك و منتجات الصيد البحري والمنتجات المشتقة باستثناء سمك الأنقليس (1) و :</p> <ul style="list-style-type: none"> - الأسماك الحية ، - الأسماك الطازجة أو المثلجة، - الأسماك المجمدة، - هبر السمك و لحوم أخرى من الأسماك (حتى المفرومة منها)، طازجة، مثلجة أو مجمدة، - القشريات حتى و إن كانت منزوعة القشرة، حية، طازجة، مجمدة، مجففة، مملحة أو منقوعة، - القشريات غير منزوعة القشرة، طهيت في الماء أو على البخار، حتى و إن كانت مثلجة، مجمدة، مجففة مملحة، أو منقوعة، - الطحينة، مساحيق و كتل على شكل أقراص من القشريات مخصصة للاستهلاك البشري، - رخويات حتى و إن فصلت عن أصدافها، حية، طازجة، مثلجة، مجمدة، مجففة، مملحة أو منقوعة، - لافقاريات مائية غير القشريات والرخويات، حية، طازجة، مثلجة، مجمدة، مجففة، مملحة أو منقوعة، - الطحينة ، مساحيق و كتل على شكل أقراص من لافقاريات مائية غير القشريات مخصصة للاستهلاك البشري، - مستحضرات و معلبات سمك، - الكفيار و بدائله المستحضرة انطلاقا من بيض السمك، - القشريات و الرخويات و لافقاريات المائية الأخرى المستحضرة أو المعلبة، <p>يطبق أقصى مقدار على القشريات، باستثناء اللحم الأسمر لسرطان البحر و باستثناء رأس و لحم صدر الأربيان والقشريات الشبيهة الكبيرة الحجم (من فصيلتي النيفروبيدي و البليثوريدي).</p>
12,0 بـغ/غ من الوزن في حالة الطزاجة	4,0 بـغ/غ من الوزن في حالة الطزاجة	اللحم العضلي لسمك الأنقليس (أنجيلا أنجيلا) والمنتجات المشتقة.
10,0 بـغ/غ من الشحوم	2,0 بـغ/غ من الشحوم	زيوت بحرية (زيوت أجسام الأسماك، زيت كبد السمك، وزيوت لكائنات بحرية أخرى موجهة للاستهلاك البشري).
25,0 بـغ/غ من الوزن في حالة الطزاجة (3)	-	كبد السمك و المنتجات المشتقة من التحويل باستثناء الزيوت البحرية.

(1) : عندما يُستهلك السمك بأكمله، يطبق المقدار الأقصى على السمك بأكمله .

(2) : ديوكسين (مجموع الهوليكوروديبينزو-بارا ديوكسين (PCDD) و الهوليكوروديبينزوفوران (PCDF) يعبر عنه بما يعادلها من السموم بالنسبة للمنظمة العالمية للصحة (OMS) بعد تطبيق TEF-OMS (عوامل معادلة السموم) و جمع سموم الديوكسين و البوليكلورو الثنائي الفينيل (PCB) من نوع ديوكسين (جمع كل من PCDD و PCDF و PCB) يعبر عنه بما يعادلها من السموم بالنسبة للمنظمة العالمية للصحة بعد تطبيق عوامل معادلة السموم (TEF-OMS).

(3) : بالنسبة لكبد السمك المملح، يُطبق أقصى مقدار على مجموع محتوى العلب الموجهة للاستهلاك البشري.
بـغ: بيكوغرام .

قرار مؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1432 الموافق 27 فبراير سنة 2011، يحدد المواصفات التقنية لمؤسسات استغلال الموارد البيولوجية البحرية.

إن وزير الصيد البحري والموارد الصيادية،

- بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 10-149 المؤرخ في 14 جمادى الثانية عام 1431 الموافق 28 مايو سنة 2010 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 2000-123 المؤرخ في 7 ربيع الأول عام 1421 الموافق 10 يونيو سنة 2000 الذي يحدد صلاحيات وزير الصيد البحري والموارد الصيادية،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 05-184 المؤرخ في 9 ربيع الثاني عام 1426 الموافق 18 مايو سنة 2005 الذي يحدد مختلف أنواع مؤسسات استغلال الموارد البيولوجية البحرية وشروط إنشائها وقواعد استغلالها،

يقرر ما يأتي :

المادة الأولى : تطبيقا لأحكام المادة 14 من المرسوم التنفيذي رقم 05-184 المؤرخ في 9 ربيع الثاني عام 1426 الموافق 18 مايو سنة 2005 والمذكور أعلاه، يهدف هذا القرار إلى تحديد المواصفات التقنية لمؤسسات استغلال الموارد البيولوجية البحرية.

المادة 2 : طبقا لأحكام المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 05-184 المؤرخ في 9 ربيع الثاني عام 1426 الموافق 18 مايو سنة 2005 والمذكور أعلاه، تصنف مؤسسات الصيد بواسطة شبك الصيد الثابتة ومؤسسات الصيد البيولوجية بواسطة مصايد أو أقفاص قارة، مؤسسات استغلال الموارد البيولوجية البحرية.

المادة 3 : تتشكل مؤسسة الصيد بواسطة شبك الصيد الثابتة من حاجز من الشباك يوضع عموديا على الشاطئ وتكملة حظيرة تشكل فضا حيث يتم فيه حجز السمك.

يتم تقسيم هذه الحظيرة بواسطة شبك أفقية تمتد عموديا وتكون مزودة بعوامات وأثقال مشكلة بذلك مقصورات أو غرف تكون هيكل مؤسسة الصيد بواسطة شبك الصيد الثابتة حيث يتم حجز السمك.

تتشكل مؤسسة الصيد بواسطة شبك الصيد الثابتة من الأجزاء الآتية :

الملحق الثاني

الحدود القصوى للعناصر السامة المعدية

1 - الحدود القصوى لحمض الأكاديك وسموم الدينيفيسيسستوكسين و البيكتينوتوكسين واليسوتوكسين والأزاسبيراسيد في الرخويات الحية ذات الصدفتين :

- يكون الحد الإجمالي الأقصى بالنسبة لحمض الأكاديك و الدينيفيسيسستوكسين و لليسوتوكسين (الجسم بأكمله أو أي جزء على حدى صالح للاستهلاك) 160 ميكروغرام بما يعادله من حمض الأكاديك في الكيلوغرام الواحد.

- يكون الحد الأقصى بالنسبة لليسوتوكسين (الجسم بأكمله أو أي جزء على حدى صالح للاستهلاك) 1 ميليغرام بما يعادله من اليسوتوكسين في الكيلوغرام الواحد.

- يكون الحد الأقصى بالنسبة للأزاسبيراسيد (الجسم بأكمله أو أي جزء على حدى صالح للاستهلاك) 160 ميكروغرام بما يعادله من الأزاسبيراسيد في الكيلوغرام الواحد.

2 - الحد الأقصى من السم المسبب للشلل : لا ينبغي أن يتجاوز 80 ميكروغرام من الساكسيستوكسين في 100 غ من لحم الأصداف .

3 - الحد الأقصى من السم المسبب للنسيان : لا ينبغي أن يتجاوز 20 ميكروغرام من حمض الدمويك لكل غرام من لحم الأصداف .

الملحق الثالث

الحدود القصوى للعناصر الميكروبيولوجية المعدية في الرخويات الحية ذات الصدفتين

- الكوليفورم البرازي : لا يتجاوز 300 كوليفورم برازي في كل 100 غرام من لحم الأصداف والسائل بين الصدفتين في 100 ٪ من العينات،

- إشيريشيا كولي : لا يتجاوز 230 إشيريشيا كولي في كل 100 غرام من لحم الأصداف والسائل بين الصدفتين في 100 ٪ من العينات،

- السالمونيلا : انعدامها في 25 غ من لحم الأصداف في 100 ٪ من العينات.

المادة 6 : تتوقف المواصفات التقنية لمؤسسات الصيد بواسطة المصايد أو الأقفاص القارة على المواد المستعملة في تركيبها.

مؤسسات الصيد بواسطة المصايد أو الأقفاص القارة من الخشب :

- العرض : الانفتاح على البحر يفوق 700 متر،
- حجم فتحة عيون الشبكة : من 16 إلى 25 مليمترا،
- قطر الوند : من 30 إلى 50 سنتيمترا،
- طول الوند : متران (2)،
- الهيكل في شكل "V" أو عدة أشكال من "V".

مؤسسات الصيد بواسطة المصايد أو الأقفاص القارة المعدنية :

- العرض : الانفتاح على البحر يفوق 700 متر،
- حجم فتحة عيون الشبكة : من 16 إلى 25 مليمترا،
- العارضة : من المعدن IPM (عارضة معدنية في شكل I)،
- التباعد بين العارضات : من متر واحد (1) إلى 1,2 مترا،
- العبارة : تغرس العارضات أربعة (4) أمتار في الرواسب الكامنة ولا تتجاوز 50 سنتيمترا من سطح الماء،
- الهيكل في شكل "V" أو عدة أشكال من "V".

مؤسسات الصيد بواسطة المصايد أو الأقفاص القارة من الإسمنت المسلح :

- العرض : الانفتاح على البحر يفوق 700 متر،
- حجم فتحة عيون الشبكة : من 16 إلى 25 مليمترا،
- العمود : من الإسمنت،
- التباعد بين الأعمدة : من متر واحد (1) إلى 1,5 مترا،
- العبارة : تتجاوز 50 سنتيمترا من سطح الماء،
- الهيكل في شكل "V" أو عدة أشكال من "V".

المادة 7 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 24 ربيع الأول عام 1432 الموافق 27 فبراير سنة 2011.

ميد الله خنافو

- الذيل الذي يوجه السمك إلى الغرف،
- الهيكل المشكل من سلسلة من الغرف، منها غرفتان للدخول، يكون كل منهما على أحد جانبي الذيل لتلقي السمك،
- غرفة الموت، وهي الجيب الذي يتم فيه حجز السمك.

المادة 4 : يجب أن تستجيب مؤسسة الصيد بواسطة شبك الصيد الثابتة للمواصفات التقنية الآتية :

الهيكل :

- حجم فتحة عيون شبكة غرف الهيكل : 30 سنتيمترا.

غرفة الموت :

- العرض : 30 مترا،
- حجم فتحة عيون الشبكة : من 6 إلى 10 سنتيمترا.

الذيل : يتكوّن من جزئين :

- ذيل اليابسة أو شبك اليابسة : يفوق ارتفاع الشبكة عمق القاع بنسبة قد تصل إلى 30%،
- حجم فتحة عيون الشبكة : من 50 إلى 60 سنتيمترا.
- ذيل البحر أو شبك البحر : الطول أقل من ميل واحد،
- حجم فتحة عيون الشبكة : من 50 إلى 60 سنتيمترا.

المادة 5 : تعد مؤسسات الصيد بواسطة مصايد أو أقفاص قارة حاجزا مصنوعا بألواح معدنية مسيجة أو بأوتاد أو خشب أو قصب وشباك تثبت على عمق لا يتجاوز مترين (2) إلى 3 أمتار في منطقة الاتصال بين البحيرة والبحر.

هذه الألواح قابلة للنقل عموديا، وتوضع على شكل "V" وتكون مزودة بغرف حجز السمك على الحواف.

تتشكل مؤسسات الصيد بواسطة المصايد أو الأقفاص القارة من :

- غرفة رئيسية،
- غرفتين (2) من غرف الرجوع أو غرف الحجز.

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 01-135 المؤرخ في 28 صفر عام 1422 الموافق 22 مايو سنة 2001 والمتضمن إنشاء مديريات الصيد البحري والموارد الصيدية في الولايات وتنظيمها وسيرها،

يقرر ما يأتي :

المادة الأولى : يؤهل مديرو الصيد البحري والموارد الصيدية في الولايات لتمثيل الوزير المكلف بالصيد البحري أمام جميع الجهات القضائية، في دعاوى الادعاء وكذا دعاوى الدفاع.

المادة 2 : يتم التمثيل المنصوص عليه في المادة الأولى أعلاه، في إطار ممارسة وظائف مديري الصيد البحري والموارد الصيدية في الولايات وفي حدود مهامهم وصلاحياتهم.

المادة 3 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 12 ربيع الثاني عام 1432 الموافق 17 مارس سنة 2011.

عبد الله خنافو

قرار مؤرخ في 12 ربيع الثاني عام 1432 الموافق 17 مارس سنة 2011، يؤهل مديري الصيد البحري والموارد الصيدية في الولايات لتمثيل الوزير المكلف بالصيد البحري في الدعاوى المرفوعة أمام العدالة.

إن وزير الصيد البحري والموارد الصيدية،

- بمقتضى القانون رقم 01-11 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1422 الموافق 3 يوليو سنة 2001 والمتعلق بالصيد البحري وتربية المائيات، لا سيما المادة 71 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 08-09 المؤرخ في 18 صفر عام 1429 الموافق 25 فبراير سنة 2008 والمتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، لا سيما المادة 828 منه،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 10-149 المؤرخ في 14 جمادى الثانية عام 1431 الموافق 28 مايو سنة 2010 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 123-2000 المؤرخ في 7 ربيع الأول عام 1421 الموافق 10 يونيو سنة 2000 الذي يحدد صلاحيات وزير الصيد البحري والموارد الصيدية،